

أزمة النيولبرالية في المنظومة الرأسمالية: جدل الاقتصادي والاجتماعي

The crisis of Neoliberalism in capitalist system: The economic- social debate

�建立者 عصام*

قسم العلوم السياسية، جامعة سكيكدة، الجزائر، issamkasri21@yahoo.com

تاريخ الإرسال: 2020 / 09 / 30 * تاريخ القبول: 2021 / 03 / 31 * تاريخ النشر: 2021 / 05 / 15

ملخص:

تعد النيولبرالية نتاجاً تظريرياً لباحثين أكاديميين، بدءاً من ميسز، وهابك، وفريدمان، وكارل بوير. الذين دافعوا عن القيم الليبرالية ضد زحف أيديولوجيا اليسار، سواء تمثلت في الاشتراكية، أو نموذج دولة الرفاهية. وقد روج رواد النيولبرالية، ما عدا أقطاب المدرسة الأوردولبرالية، لأفكار متطرفة تشجع كفاءة "عقيدة السوق" المبنية على مبدأ "دفعه يعمل"، التي ترى بضرورة انسحاب الدولة من الحق الاقتصادي كعون اقتصادي، ومن الجبهة الاجتماعية كمزع للثروة والدخل (نموذج الدولة المحدودة). ويعازز صعود النيولبرالية مع عقد السبعينيات إلى أزمة دولة الرفاهية، في وقت بدأت فيه بوادر الانفتاح الاقتصادي وإرهادات العولمة، والتحول في فلسفة حقوق الإنسان باتجاه الفردانية. وبعد هيمنة النيولبرالية كبراديغماً لثلاثة عقود، أدخلت الأزمة المالية لسنة 2007 هذا النموذج مرحلة الأزمة، ويبدو من الضروري إثارة نقاش فكري جديد حول الرأسمالية.

الكلمات المفتاحية:

النيولبرالية؛ الدولة، السوق، السياسة الاجتماعية، النقاش الجماعاتي- الليبرتاري.

Abstract:

Neoliberalism is a theoretical product of academic researchers, starting at Mises, Hayek, Friedman, and Popper. Those who defended the liberal values against the ideological advance of the left, whether it is socialism or the welfare state. The neoliberals, except the Ordoliberalists, promoted radical ideas that defend the efficiency of "market doctrine", based on "laissez-faire" principle; they believe that the state should withdraw from economic field as an economic agent, and from the social front as a distributor of income (minimal State). The rise of neoliberalism with the 1970s due to the crisis of the welfare state, at a time when signs of economic openness and globalization's portents started. After the neoliberal domination as paradigm for three decades, the 2007 financial crisis introduced this model to the crisis phase, and it seems necessary to raise a new intellectual debate about capitalism.

Keywords:

Neoliberalism, State, Market, social policy, communitarian- libertarian debate.

مقدمة:

* المؤلف المرسل: عصام قصربي، issamkasri21@yahoo.com

إن الحق كل التصورات التي ظهرت في العقود الأخيرة بالنيولبرالية التي سيطرت فيها كبردايم يوجه انتاج النظريات، وكإطار أيضاً للسياسات العمومية غير صحيح، إذ يجب أولاً تمييز تلك الأفكار التي ترد إلى اللبرالية الكلاسيكية (سميث وريكاردو) بالأساس من باب التأصيل النظري، ثم تطويرها لبعض المفاهيم والأفكار كما فعلت مع إرث النيوكلاسيك أو المدرسة الحدية. وأخيراً تمييز تلك التصورات التي ظهرت قبل أو بالتزامن مع صعود النيولبرالية، كفلسفة حقوق الإنسان الجديدة، والثورة التكنولوجية الثالثة (توفلر)، وإرهادات العولمة الاقتصادية، وحتى تحول الرأسمالية إلى المالوية كان سابقاً على انتصار النيولبرالية، لهذا لا يجب الخلط ما بين الأسباب والنتائج، وكذا الظهور المتزامن. وهذا كله لا يعفياناً من القول أن بعض هذه العوامل التي سوّغت لصعود اللبرالية الجديدة وظفتها هذه الأخيرة في خطابها لبساط وإدامة هيمنتها، فالمشهد بدا من التعقيد بحيث وجّب معه مراعاة حالة التداخل والتضمين. إذن هل أدى اعتماد "عقيدة السوق" من طرف النيولبرالية إلى تحقيق الرفاهية لمختلف الشرائح الاجتماعية في المجتمعات الرأسمالية؟

تفترض النيولبرالية بأن آليات السوق قادرة وحدها من دون تدخل الدولة على توزيع الدخول والثروات بإنصاف، وهذا عن طريق تحقيق النمو المستمر الذي تصل ثماره للجميع. يتضح من هذا الافتراض بأنها تعطي أسبقية للاقتصادي على حساب السياسي والاجتماعي، كما تجادل بأن كل الحلول التي تعالج إشكالات الرأسمالية تنتج داخل الحقل الاقتصادي، كحقل مهمين على بقية الحقول الاجتماعية الأخرى. سنركز لتحليل هذه الإشكالية على مرتزقات النيولبرالية كنظيرية théorème، وثانياً بوصفها براديغماً للسياسة العمومية Peter (policy paradigm) Hall، وأخيراً على الخطاب الأيديولوجي بدرجة أقل، محاولين تقدير الفجوة بين النظرية والخطاب من جهة ونواتج السياسات العمومية كإسناد امبريقي من جهة أخرى، كما نعتمد فحصاً عبر مقاربة النيومؤسساتية التاريخية.

1. صعود تيار النيولبرالية:

1.1. المفهوم والأصول والمدارس:

إن النيولبرالية كنزعية فكرية لا تتجاوز الطرودات اليسارية للاشتراكية ودولة الرفاهية فحسب، بل تعتبر تجاوزاً للبرالية الكلاسيكية ذاتها، فهي امتداد متطرف لها. إن أول ظهور علني للنيولبرالية كجماعة معرفية كان في شهر أوت من العام 1938، في إطار ما عرف "بحفلة والتر ليمان" التي عقدت بباريس، وضم هذا المؤتمر 26 أكاديمياً وصناعياً، من بينهم فرديريك هايك، ولودفع فون ميسن، وألكسندر روستوف Rüstow وفليم ربكه Röpke. واتفق المجتمعون على أن الدول الصناعية أساءت التعامل مع آثار أزمة 1929، فكان عليهما أن تزيد من الإنفاق الحكومي وإنعاش التجارة الخارجية، وأن تخفض من أسعار الفائدة. كما أمن اللبراليون الجدد بأن السوق لها القدرة الذاتية على التعافي من الأزمات، وكذا كفاءة "اليد الخفية" في إيجاد التوازن ما بين العرض والطلب بصفة آلية، وأن أزمة 1929 أظهرت زيف ذلك، كان المؤتمرون أكثر وعيًا بضرورة إسناد قوى السوق من طرف الدولة، دولة قوية قادرة على محاربة الاحتياط. وفي سنة 1947 وجه هايك الدعوة إلى 38 شخصية أكاديمية في مجال الاقتصاد والسياسة والفلسفة لحضور مؤتمر انعقد في Mont Pèlerin بسويسرا، لتأسيس جمعية بهذا الاسم تحت قيادته (شيفر 2010، ص. 36-39). وكانت هذه الجمعية بمثابة منتدى عالمي، شبكة تضم العديد من الجمعيات والمعاهد، ومراكم البحث، والدوريات، ووكالات العلاقات العامة، التي تسند كلها نشر الأفكار اللبرالية الجديدة، فتحولت الجمعية إلى أهم شبكة دولية تضم 1000 عضو و100 مركز تفكير Think tanks (Stark, 2018, p. 41). وتنقسم النيولبرالية إلى ثلاثة مدارس هي:

أ- المدرسة الأوردولبرالية: أو مدرسة فرایبورغ، والتي أسسها فالتر أو يكن وزملاءه، وترى بضرورة إعطاء دور أكبر للدولة، وأن تمنع الاحتياط، كما أنها تطلب من الدولة أن تنتهج سياسة اجتماعية متساوية مع متطلبات

ووفق ما قاله أوين، فإن "سياسة توزيع الدخول والثروات هي أحد العناصر المهمة في السياسة الاقتصادية"، وهو ما يعكس نظرة هايك. وتحططا روبكه وروستوف موقف أوين، إذ انسحبا من جمعية مونت بليرين في الخمسينيات على إثر خصم موقفها، وبدلاً من مصطلح النيوبراليية Neoliberalismus الذي أطلقه بادئ الأمر روستوف على هذا الاتجاه، سنة 1932، فضلـت مدرسة فرايبورغ أن تسمـي نفسها بالمدرسة الأوردوبرالية. فكلمة أوردو باللاتينية تعني النظام الإلهي، وقد شرح ربكـه النظام بقولـه: ((مقصـد الاقتصاد هو الإنسان، ومقصـد الإنسان هو طاعة الله)) . (شيفـر، صـ.صـ. 41-40).

يبعد التوسط في طرح مدرسة فرايبورغ منذ البداية، ففي المؤتمر الذي عقده جمعية السياسة الاجتماعية الألمانية سنة 1932 بمدينة درسدن، دعا رونستوف إلى ضرورة تبني "طريق ثالث" كسبيل وسط ما بين مبدأ "دعة يعلم دعه يمر"، وسياسة التدخل الحكومي المكثف الذي ساد خلال العشرينيات، لهذا قال: "إن البرالية الجديدة التي ندعو إليها اليوم ... تطالب بضرورة وجود دولة قوية، دولة فوق الاقتصاد وفوق المصالح الفردية" (شيفر، ص. 38-40). انسابت أفكار المدرسة الأوردوبرالية بعد الحرب لتطبيق في ألمانيا الغربية تحت مسمى اقتصاد السوق الاجتماعي، كنموذج وسطي يرفض الرأسمالية الصرفية والاشتراكية. ونظر لهذا "الطريق الثالث" أفرد مولر أرماك عام 1946 (شيفر، ص. 430). وطبقه بنجاح وزير الاقتصاد لودفيغ أرهايد.

بـ- المدرسة النمساوية: يمثلها كل من ميسز وتلميذه هايك، و هما أكثر تطرفاً و انحيازاً للنظام السوقى، فبحسبهما يجب ترك الأسواق تشتعل بحرية، وأجود سياسة أمام الحكومة هي إلا تتدخل في الحياة الاقتصادية، وإن فعلت ذلك فإنها ستضر بالتوازن والعدالة، فالحرية بالنسبة لهايك هي شرط أساسى لتحقيق الرفاهية، لهذا وجوب الدفاع عنها وعدم التنازل عنها حتى وإن سبقت لذلك مبررات عملية. (شيفر، ص.ص. 40-41). المقصود هنا هو الجيل الثالث من المنظرين أو المدرسة النمساوية الجديدة، لأن الرواد المؤسسين ككارل منجر، بوهم- بفارك، فون فيسر، تبنوا لبيرالية معتدلة، وأحياناً تدخلية بنزعة فابيانية (Dostaler, 2006).

جـ- مدرسة شيكاغو: من الجدير باللحظة أن مدرسة شيكاغو تبنت أول الأمر نفس منظور الأوردولبرالية، وقد عبر Frank Knight مؤسس المدرسة عن معاداته للرأسمالية الصرفه المتطرفة، لكن الجيل الذي أتى بعده، وخاصة فريدمان تذكر لهذا التوجه، وتعصب لعقيدة السوق، وجعل من الدولة هي المشكلة، وما عزز هذه الأفكار هو التحاق هايك بالمدرسة (شيفر، ص.ص. 40- 41). كما عززت البحوث التي قام بها كل من جورج شتيغлер وجيمس بوكنان وغاري بيكر طروحات هايك وفريدمان، ففي عقد السبعينات نما حجم البحوث ذات المسحة النيولبرالية، وبذا واصحا استحوذ هذا الاتجاه على العديد من مراكز الأبحاث، كمعهد American Enterprise، و Heritage Foundation في الو.م.أ، والتي حازت على تبرعات دائمة قدمت من طرف الشركات الخاصة (إيفانز وسويل، 2016). وقد فاز حوالي 12 عالما من مدرسة شيكاغو بجائزة نobel للاقتصاد، في الربع الأخير من القرن العشرين، وهو مؤشر على هيمنة هذه المدرسة.

2.1. المجموع على نموذج دولة الرفاهية:

سعت دولة الرفاهية بعد الحرب العالمية الثانية إلى تأمين دورة الإنتاج- التوزيع، بما يحقق تعظيم الأرباح وتعظيم الإشباع الاستهلاكي في سوق موسع لإيجاد ما يمكن نعته بدمقرطة الاستهلاك. فكان التشريع المتعلق بالحد الأدنى للأجر، مع إقرار الحكومات بحق النقابات العمالية في المشاركة في تحديد الأجور التقدي (لقوشة 2004، ص.ص. 21-22). كما سهرت على حماية المواطنين من تقلبات السوق في إطار تضامني، فقامت بتعزيز الرفاه الاجتماعي في مجال السكن، والرعاية الصحية، ومنح التقاعد، والتأمين ضد البطالة، والبنية التحتية، والتي لا

يوفّرها السوق وحده بشكل ملائم، فشكّلت عملية الاعتناء بالجبهة الاجتماعية أولوية دولانية، فأصبحت السوق متّخذة في النسق الاجتماعي (إيفانز وسويل، 2016). وهذا ما عبر عنه غالبرايث بمجتمع الوفرة.

اعتمدت دولة الرفاهية براديم الكينزية لغرض تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى، لاسيما في سوق العمل، ولكن مع عقد السبعينيات بدأت أزمة دولة الرفاهية، بسبب أزمتي النفط لسنة 1973 و 1979، بحيث تضخمت تكاليف الإنتاج، ونتيجة ذلك ارتفع معدل نمو السيولة النقدية ليتجاوز معدل نمو الناتج الداخلي الخام بضعفين، فتعطل معه مفعول "المضارع الكينزي"، ومع غياب أثر المضارع ازداد عجز الميزانية لم يتم خلق مناصب شغل كافية، بحيث سيتم بشكل مزمن، وسجلت مفارقة جديدة تمثل في أنه مع عجز الميزانية لم يتم خلق مناصب شغل كافية، بحيث سيتم إعادة النظر في الافتراض الكينزي القائل بالعلاقة العكسية ما بين التضخم والبطالة (لقوشة، ص.ص. 23-24).

وأصطلاح على هذا الوضع بالركود التضخمي، الذي لم يعد معه براديم الكينزية ذو جدوى تفسيرية (بخاصّة منحني فيليبس)، فشكل ذلك تحولاً براديماً تبني فيه المجتمع العلمي افتراضات مدرسة شيكاغو النقدية Monetarism، على اعتبار أن التضخم ظاهرة نقدية صرفة، كما يظهره كتاب "تاريخ نceği للو. م. أ." لفریدمان وشوارتز، 1963.

توقفت طفرة الثلاثين سنة المجيدة (1947-1974) مع أواسط السبعينيات، بفعل الأزمة البترولية، وزيادة المنافسة الدولية التي فلّقت من الأرباح، وزيادة التضخم. كما أن الانخراط في تمويل برامج واسعة في إطار دولة الرفاهية برنامج "المجتمع الكبير"، 1964، وتمويل حرب فيتنام أدى إلى عجز مالي مزمن في الو. م. أ، مع انحسار احتياطيات الذهب، قاد ذلك إلى التخلّي عن قاعدة الذهب (سياسة تعويم الدولار) مع حكومة نيكسون سنة 1971. كل هذا تسبّب في انهيار سوق العملات وركود اقتصادي مع أواخر سنة 1973 إلى سنة 1975. بعد صدمة نيكسون جاءت صدمة فولكر رئيس الاحتياطي الفدرالي سنة 1979 (حكومة كارتر)، بحيث أعلن عن استبدال الكينزية ببراديم مدرسة شيكاغو النقدية، فكان الهدف هو الدفع باتجاه ركود اقتصادي، عن طريق رفع أسعار الفائدة الربوية، ليتسنّب في ارتفاع حاد لنسبة البطالة، ليتم القضاء على التضخم، وتتبّدو التضخيّة بمبدأ كينز حول التشغيل الكامل وفضيل الاستقرار النقدي بدلاً عنه (إيفانز وسويل، 2016).

رُفعت الخطابات الاتهامية في هذه المرحلة ضدّ الدولة بوصفها سبباً للكساد وتعثر النمو (داعر، 2015)، كما شهدت الدول الرأسمالية الرئيسية في عقد السبعينيات بداية لأزمة سياسية وثقافية، والتي سبقت الأزمة الاقتصادية، فقدمت الحركات الطلابية والشبابية رحماً للتغيير في إطار نقيي للنظام الاجتماعي الذي يقع تحت هيمنة الشركات الكبرى والدولة البيروقراطية، هذه الحركات التي امتنّجت بمبادئ اشتراكية، ومساواتيه، وتحررية، وبوهمية، كما برزت مشكلة الأقليات العرقية، وقضايا المرأة، وظهور الوعي البيئي الذي دعا إلى ضبط النشاط الاقتصادي، كل هذا قاد مع السبعينيات إلى فك الارتباط مع فكرة مرکزية الدولة State Centered (إيفانز وسويل، 2016). وهو ما فجر نقاشاً حول مستقبل دولة الرفاهية.

3. النقاش الليبراري- الجماعاتي: نوزيك مقابل راولز

هناك نوعان من الحجج النيولبرالية موجهة ضدّ سياسات الرفاهية حسب Chatterjee:

- 1- الاتجاه الفرداي- الدارويني الاجتماعي، الذي يعارض كل نوع لإعادة التوزيع.
- 2- الاتجاه الفرداي- الليبراري يجعل إعادة التوزيع في حدود ضيقه جداً.

يماثل اللبرتاري de Jouvenel بين دولة الرفاهية والدولة الاشتراكية، فالجماعات الصغيرة قد تتحقق فيها الاشتراكية (روسو)، ولكن ليس الدولة كما يعتقد ماركس. فهذا التيار ينكر وجود كيان اجتماعي أسمى من الفرد، وللهذا:

- تقوم الدولة بعدة وظائف ولكن ليس وظيفة إعادة التوزيع.
- التفاوت الاقتصادي في الدخل والثروة ليس شرًا في حد ذاته بل هو حقيقة طبيعية.
- ليس من وظيفة الدولة أن تحدد معايير الحد الأدنى والحد الأقصى للدخل (Bell Curve).
- معايير إعادة التوزيع تتأسس على مبدأ توسيع الطبقة الوسطى، التي تصادر مبدأ الحرية حسب Nozick.
- إن إعادة التوزيع نحو الفقراء لا ينبغي أن تمول فقط عن طريق تسليط الضرائب على الأغنياء، بل يجب أن تشمل الضريبة أيضاً أعضاء الطبقة الوسطى.
- إن معايير إعادة التوزيع ما دامت أنها تسن من طرف الأغلبية فهي إذن في غير صالح الأقليات في المجتمع (الأغنياء) حسب هايك، 1976. وهنا تبدو الدولة غير عادلة.
- تثبط جهود الدولة في مجال إعادة التوزيع المسالك الادخارية للأفراد والأسر.
- تزيد من المركزية، ودرجة البرقرطة، حسب هايك وفريدمان (Chatterjee, 1999, p.p. 50- 51).
- تقبل المبادرة الخاصة، برهن الفئات المستفيدة لمشيئة الدولة (هايك، 2007، ص. 58). فهي لا تقضي على الفقر بل تقوم بتكرисه عن طريق الاتكالية.

يظهر عالمان بارزان الأكثر مناقشة في الرابع الأخير من القرن العشرين، الأول يرجع إلى John Rawls، 1971، تحت عنوان "نظريّة العدالة"، أما العمل الثاني فيرد إلى Robert Nozick، 1974، ويحمل عنوان "الفوضى، الدولة، والليونتبية"، فراولز يبدو نصيراً للشريان الهشة، وهذه الفكرة تقربه من الفابيانية Fabianism، لكن لا تدخله في حيزها إذ يصنف عادة على أنه يساري جماعاتي (Chatterjee, p. 45). ولقد قدم راولز مبدأين أساسيين لنظريته كمجدد في مجال النظرية السياسية (فيرإيكه وآخرون، 2012، ص. 77):

- أولاً: يحق لكل فرد أن يحصل على أكبر قدر من الحرية، بشرط أن لا يمس بحرية الغير.
- ـ إن الرفاهية الموجهة نحو أعضاء المجتمع السياسي يجب تعظيمها بوساطة أدوار إعادة التوزيع التي تقوم بها الدولة، لتحسين حالاتهم إلى الحد الممكن.

ثانياً: رفض إعادة التوزيع المتتساوي للثروة، لأنه مع مبدأ "الفرق". فالمهووبون من المجتمع يتوجون ثروة كافية، يكون تقاسماً ممكناً ما بين الموهوبين أصحاب أكبر سهم وما بين غير الموهوبين والمهمشين بدرجة أقل. يبدو هذا التموضع ما بين حدين، إعادة التوزيع وعدم التوزيع المتتساوي عند راولز، والذي يسميه بتعظيم الحد الأدنى (MaxiMin) كحل وسط، فحسب Coleman، 1974، فإن الانشغال الرئيس عند راولز كان التوفيق ما بين عدم المساس باستقلالية الفرد، وضمان الحقوق الاجتماعية، وبعض السلع العامة والخدمات في إطار التضامن الجماعاتي (Chatterjee, p.p. 44- 45). فهو لا يسمح بحالات التفاوت الاجتماعي إلا إذا كان ذلك في صالح الأفراد الأقل حظاً (ساندل، 2009، ص. 131). في حين يبدو نوزيك متماهياً مع التيار الفرداني اللبرتاري كجناح متطرف ضمن النيولبرالية، فهو ينطلق من فكرة بسيطة وهي أنه مدام أن الأفراد تحصلوا على مداخلتهم وثرواتهم بطرق مشروعة فمن الأسلم أن يحتفظوا بها، وليس من حق الدولة أن تطالها باسم إعادة التوزيع، فحق الملكية الفردية لا يمكن المساس به (Chatterjee, p.p. 45- 46).

إن هذا النقاش ما هو إلا نقاش جماعاتي- لبرتاري حول سبل بناء "مجتمع عادل"، فراولز كلبرالي يبدو مدافعاً عن دولة الرفاهية، في حين نوزيك اللبرتاري يقف منها موقف المناهض (ساندل، ص.ص. 130-131)، فهو نصير لعقيدة السوق.

2. مركبات النيولبرالية: السوق مقابل الدولة

1.2. عقيدة السوق:

تنطلق اللبرالية الجديدة من تحيز قيمي تدعى بأنه حقيقة علمية، وهو أن السوق إذا اشتغلت بكل حرية تستطيع القوى المشكّلة لها أن تصل إلى حالة من التوازن المستمر، فهي قادرة عن طريق الآليات الطبيعية كالعرض والطلب والمنافسة على إيجاد جهاز أثمان كفؤ يرصد وفرة وندرة الموارد، وقدر على توزيعها بأمثلية، وهذا كلّه من دون تدخل الدولة، لأنها إن فعلت ذلك ستتشوه جهاز الأثمان (ميسز، 2007، ص.ص. 65-86).

إن التوزيع الأمثل للموارد يتأسس على متغيرات ثلاثة هي الأرباح والتکاليف والمخاطرة، وتكون هذه المتغيرات مسؤولة عن عملية تخصيص الموارد، وتقرر السوق العوائد الاقتصادية تبعاً لمبدأ المنافسة الحرة، ونظام الأسعار، كما تكافى أولئك الذين يتحملون المخاطرة، وهذا كله يتم في مناخ الحرية الاقتصادية الكاملة (Walras)، وترى النيولبرالية بضرورة ترك الأسواق تعمل بحرية تامة من دون تدخل الدولة في الاقتصاد، وهذه الحرية تمتد إلى المحيط الدولي المعلوم أيضاً، وبالتالي سعت إلى نفي دور الدولة كفاعل اقتصادي واجتماعي لأنها تؤدي إلى "تشوه وعي السوق"، وتؤثر سلباً على نظام المنافسة الحرة، "فالدولة مدير سيء ولكنها حارس جيد" (أسد، 2011، ص.ص. 20-22)، لهذا يجب تجريد الدولة من كل الأدوار التي تمتّعت بها في إطار دولة الرفاهية إلى حدود دنيا كالأمن والدفاع والقضاء، والتأسيس لنموذج الدولة المحدودة (Etat minimal) الحارسة.

يرى الطيب بوعزه أن النيولبرالية بنت تصوراً حول السوق يفوق التصور الكلاسيكي بوصفه مجالاً للتبدل، ومؤسسة تنضاف إلى تشكيلة واسعة من المؤسسات التي تشكل الحياة الاقتصادية، فالسوق بحسبها هو فاعل "مطلق" لا يجوز توجيهه من طرف سلطة خارجية حتى ولو كانت الدولة، وهو ما يخلع عليه نوعاً من "القديس"، فاقتصاد السوق كنظام لا يستساغ انتقاده، ففي كتابه الرأسمالية والحرية يقول فريدمان: "إن الذي يمكن خلف غالبية الحجج المقدمة ضد اقتصاد السوق هو نقص الإيمان بالحرية ذاتها" (بوعزه، 2009، ص. 122).

ويعتقد Philip Cerny أن العولمة الاقتصادية بدلّت من أدوار الدولة، فالسياسات ذات المحتوى الكنزي عفا عنها الزمن في أغلب الاقتصاديات الصناعية، لتترك وراءها سياسات الرفاهية إلى توجه جديد نحو بناء دولة المنافسة، إنه تحول من الاقتصاد الكلي إلى الاقتصاد الجزئي من حيث التدخل، فتتبع الدولة سياسات توفر مناخات تحقق الميزات التنافسية لشركاتها، إنه توجه شومبتي، لبناء اقتصاد معرفي قائماً على التكنولوجيات المتقدمة، فالدولة إذن لم تنسحب من الاقتصاد وإنما كيّفت دورها بحسب نموذج الدولة التجارية. وهذا ما يدفع بـ Jessop إلى القول بإحلال نموذج شومبتي ما بعد قومي متجاوز لدولة الرفاهية (7 Jessop, 2003, p. Hay). لكن Hay انتقد نموذج دولة المنافسة بالارتكاز على الحقائق الامبريقية المرصودة في خضم العولمة، مبيناً أنه لا يوجد تضاد ما بين دولة الرفاهية والمنافسة السوقية الدولية (هاي، 2016، ص.ص. 679-686)، وهو ما يظهره النموذج الألماني الموجه نحو التصدير.

إذن ينحصر دور الدولة عند هذه النظرية في حماية قوى السوق، وإيجاد الظروف والضمانات الكافية لنموها، وبالتالي يجب أن يتطابق "وعي الدولة العام" مع "وعي السوق الخاص"، لهذا تصبح الدولة متعاقدة مع قوى السوق

فقط وليس مع المجتمع ككل، وهو تغير جوهري في طبيعة العقد الاجتماعي المنشئ للدولة. إن محاولة تعليم وعي السوق على كل حقول المجتمع يستند بالأساس إلى فكري الحرية والحق، بمعنى حرية التملك، والحق في إدارة هذه الملكية، والدولة لها دور حماية الحقوق وصونها من أي خرق قد يطالها (أسد، 2011، ص. 23-24).

يظهر الخطاب النيولبرالي اختلافين واضحين على الأقل عن الليبرالية الكلاسيكية، فهذه الأخيرة تستند إلى مبدأ عدم التدخل (*laissez-faire*)، فهياك يقبل بهذا المبدأ وفق رؤية خاصة، تدعى الدولة للتدخل النشط في النسق الاقتصادي لتضمن التنافس الحر بين الأعوان الاقتصادية في إطار سيادة القانون، أما نقطة الاختلاف الأخرى فتظهر في قبول هايك وفريديمان لنموذج احتكار القلة ما لم يمس بمبدأ الحرية الاقتصادية، على عكس الكلاسيك الذين رفضوا النزعة الاحتكرية للشركات مهما كان نمطها. مما يشكل تهديداً للحرية حسب النيولبراليين هو "النشاط الحكومي المتغرس" (إيفانز وسويل، 2016). ففريديمان ينظر إلى الاحتكار من زاوية ضيقه بوصفه مكافأة على الكفاءة (مونبيوت، 2016)، وهو ما يصب في خانة الداروينية الاجتماعية التي تقول "بالبقاء للأصلح".

ترى النيولبرالية أن لا ضرورة أمام الأفراد لبناء مؤسسات قوية كالنقابات العمالية، بل جمعيات طوعية "ضعيفة" كالجمعيات الخيرية، كما تناهض وجود أحزاب قوية تقوم بالضغط على الدولة لتدخل في الأسواق، ونظراً لتجويسها من الأنظمة الفاشية، والاشتراكية، والشعبوية الاستبدادية، وحتى حكم الأغلبية الديمقراطي، فهي تجنب نحو حكم مؤسسات غير منتخبة، والتي لا تخضع للمراقبة أو المساءلة (كبنك الاحتياط الفدرالي)، ففضل بذلك المشروعية القانونية على الشرعية السياسية. وهو تناقض جلي لأنه أولاً يستبعد المثال الديمقراطي ويكرس حكم التكنوقратيا، وثانياً لأن النيولبراليين ضد نموذج الدولة المتدخلة في الاقتصاد لكنهم مع تدخل الدولة لقمع الإرادة الجماعية في الحقل السياسي. ولتمرير أجندتها على النيولبرالية أن تستعمل خطاب العولمة والمنافسة الدولية، أو الدعاية والإقناع، أو القوة المادية لقمع الحركات المناهضة لها. وهو ما حدا ببولاني لإبداء مخاوفه بشأن استمرار المشروع الطوباوي الليبرالي (الجديد) بعيداً عن الاستبدادية، بحيث يتم الحجر على حرية الجمهور لمصلحة الأقلية (الأغنياء) (هارفي، 2008، ص. 113-118).

ربط النيولبرالية في خطابها ما بين العامل التكنولوجي وإيجاد الحلول الابتكارية لكل مشكلات المجتمع، ويعد هذا مبالغة فيه، بل إنه تحول إلى وثن فكري لدى هذه النظرية حسب هارفي (هارفي، ص. 116). وبالغت في تفاؤلها بالاعتماد على ثورة المعلومات للسيطرة على هامش الارتباط وتقادري الأزمات الاقتصادية (لقوشة، ص. 26). وهو ما أظهرت خطأ الأزمة المالية لسنة 2007. وتعتقد Mazzucato في عملها "الدولة المقاولة" أن الدولة كمؤسسة لطالما كانت وراء تخطيط وإذاعة الثورات التكنولوجية، وهذا حتى إبان الحقبة النيولبرالية، وهو ما يحجم من دور "اليد الخفية"، إذ أن تدخل الدولة بإرادتها وقصدها هو ما أسفر عن أهم الابتكارات التكنولوجية سواء بطريق مباشر (الإنترنت، تكنولوجيا النانو، البيوتكنولوجيا)، أو غير مباشر وما يتعلق بإرساء البنية التحتية، التي يستفيد منها القطاع الخاص نفسه (Mazzucato, 2011, p.p. 18-21).

2. براديم السياسة العامة النيولبرالي:

يمكن رصد مجموعة من التغيرات كرستها النيولبرالية كبراديم للسياسات، أو إعلانات خطابية من خلال بنود "توافق واشنطن"، 1989:

- 1- كسر احتكار الدولة لمجال النشاط العمومي، فالقوى الخاصة تلح في اشرافها في عملية صنع القرار.
- 2- النقل التدريجي لمسؤوليات الدولة (الرفاه والنمو) إلى قوى السوق والمجتمع المدني، وهو ما يعني تمطيط المجال الخاص على حساب المجال العام (Galavielle, 2008, p. 16).

- 3- الاتجاه نحو اللامركزية في تصميم السياسات، وهذا بتكرис ديموقراطية تشاركية في إطار الحكومة.
- 4- وظيفة الضبط بالنسبة للدولة أصبحت أكثر مرونة للسماح لآليات السوق بالاشتغال، متوجهة نحو النشاط الاقتصادي الجزئي المحلي (Sellers, 2009, p. 7).
- 5- تخفيض القيود وتفكك النظم لمصلحة قوى السوق (Deregulation). كما عقدت وظيفة الضبط للسلطات الإدارية المستقلة (عن السلطة السياسية).

مثلت الشيلي أولى تجارب النيولبرالية، حيث وجه الديكتاتور بنشيه سنة 1975 دعوة لمليتون فريدمان بوصفه مستشارا اقتصاديا، فتم تبني وصفة العلاج بالصدمة، وهكذا خفضت نسبة الضرائب المحصلة من الأفراد والشركات، وكذا السلع والخدمات التي كانت موضوعا للتجارة الخارجية، كما قام بشخصية الشركات وألغى النقابات العمالية، ومعها الحد المضمون من الأجر، كما حرر السوق المالية تحريرا كاملا، فشهدت شيلي انتعاشًا اقتصاديًا، لكن مساحة الفقر والفوارق الطبقية زادتا حدة (شيفر، ص.ص. 35-36). إذن شكلت تجربة شيلي أول اختبار عملي للنظرية وكان النجاح الظاهري لها، مع استبعاد التكلفة الاجتماعية، سندًا لتبرويجها لاحقا، ولكن هذه المرة على بريطانيا (حكومة تاتشر، 1979) والو.م.أ (ريغان، 1981)، البلدان اللذان تسودان فيما الرأسمالية أصلا، أي أن إسقاط النظرية يكون حسب الخطاب النيوليري أكثر مواعنة من الناحية المرجعية، ولظاهره كمال الأسواق أيضًا.

أدى صعود تاتشر وريغان إلى اعتماد وصفات النيولبرالية في مجال السياسة الاقتصادية والاجتماعية، فتلت مهاجمة "الدولة الحاضنة" وعجز الموازنة، والنقابات العمالية، وخفضت الضرائب، كما خضعت الشركات العمومية إلى خصخصة واسعة في بريطانيا طيلة عقد الثمانينات، وحررت حركة رأس المال والتجارة، وألغيت القيود على سوق العمل، وكرست أنظمة جديدة للملكية، كل هذا وغيره سيضمن في "توافق واشنطن". كما رافعا عن قيم العمل الدؤوب، والفردانية، والمخاطر التجارية، والمقولاتية (إيفانز وسويل، 2016).

عمل Arthur Lafer مستشارا لريغان، وبدا نيوليراليا يناصر سياسة جانب العرض، التي ترى بأن المشروعات تحقق إنتاجاً أكبر كلما أحجمت الدولة أكثر عن التدخل. كما أن "مبدأ لا فر" يرى بأنه كلما انخفضت الضرائب كلما زادت حصائلها الإجمالية، وهو ما يساهم نظريا في خفض عجز الميزانية. لكن الواقع بين أن تطبيق هذه السياسة قاد إلى انخفاض إيرادات الدولة الضريبية باطراد، وزاد معه عجز الموازنة بشكل مستمر، خاصة إذا اخذنا في الاعتبار زيادة الإنفاق العسكري في إطار الحرب الباردة. وهو ما خلف إحباطا لدى لا فر ومنظر نيوليري آخر هو David Stockman الذي نصبه ريان رئيسيًا لمكتب الإدارة والموازنة. ورغم فشل هذه السياسة قام ريان مرة أخرى في عهده الثاني بخفض جديد للضرائب لأصحاب الدخول المرتفعة، فقد كانت هذه الشريحة تدفع 70% من دخولها كضريبة في بداية الثمانينيات فتقاصلت إلى نسبة 28% مع نهاية 1988 (شيفر، ص.ص. 70-76). وهو ما أفرغ نمط الضرائب التصاعدي من محتواه، إذ تظهر محابة واضحة لأصحاب الثروات.

على الرغم من استحداث 17 مليون فرصة عمل جديدة إلى غاية سنة 1989، ونمو اقتصادي يقارب 3%， وخفض معدل التضخم من 13.5% إلى 4.1%， إلا أن المشهد يخفي نتائج سلبية، فالفجوة بين الأغنياء وبقية الشرائح زادت اتساعاً جراء تخفيض العبء الضريبي على الأغنياء. أما الحقيقة الثانية فهي أن الدولة الأمريكية قاربت على الإفلاس بسبب تراكم الدين العام، بحيث بلغ مرتبين مما كان عليه سنة 1981، وتحولت الو.م.أ إلى تمويل اقتصادها عن طريق الاقتراض من العالم الخارجي، فتحولت من بلد دائن إلى بلد مدين لأول مرة منذ الحرب العالمية الأولى. وقد حذر Stockman سنة 1986 من تمويل الاقتصاد عن طريق المديونية على المدى الطويل، وهو ما تأكد مع أزمة 2007 (شيفر، ص.ص. 77-78). ولا شك أن الدين العام الربوي قد فاق الناتج الداخلي

الأمريكي اليوم، وهو ما يعني الواقع في حلقة مفرغة، وأنه يستجلب من الموارد المستقبلية، فالحسابات يجب أن تراعي هذا المعطى الأساسي.

نمت في إطار العولمة عمليات التوطين الخارجي لفروع الشركات أو النقل الكلى لها، ويستعمل مدورو الشركات ورقة فقد المناصب كعامل للمساومة والضغط على أجور العمال، وكذا اضعاف الموقف التفاوضي للنقابات، فهنالك مشاهدات عديدة تسجل زيادة ساعات العمل على الحجم القانوني، أو تحمل العمال لنفقات التأمين الصحي بدلًا عن الشركات. وهو ما يثنو القسمة العادلة لمعادلة الأرباح/ الأجور في غير صالح العمال لمصلحة رأس المال، فنسبة نمو الأجر الحقيقي هي أقل من نسبة نمو الانتاجية في جل البلدان الصناعية الرئيسية (أرتو، بول قيرار، 2008، ص.ص. 39-26). ففي الو.م. زادت دخول الأغنياء في الفترة الممتدة بين 1993-2008 بنسبة 3.9% كمتوسط سنوي، بينما زادت عند الشرائح الأخرى بنسبة 0.75% فقط، فالأغنياء الذين يمثلون 1% من المجتمع استحوذوا على أكثر من نصف ثمار النمو الشامل المتحقق في هذه الفترة (فلكوندو، 2011، ص. 29). في حين يرى كروغمان أن قيمة أجر العامل الأمريكي كانت عام 1973 أعلى بـ 12% مما هي عليه سنة 2005 (كروغمان، 2009، ص. 136). ثم أن هناك مفارقة من نوع جديد تتمثل في التفاوت بين الأغنياء ذاتهم، فالرأسمالية المالية أسفرت عن محاباة القطاع الرأسمالي المضارب في البورصات على حساب القطاع المنتج (مونبيوت، 2016).

3. أزمة النيولبرالية والبحث عن نموذج بديل:

1.3. النقد عبر النظرية الاقتصادية:

يؤكد Krugman أن فريدمان بتحيزاته النظرية تسبب في أخطاء سياسية جسيمة، كما يرى شifer أن هايك وفريدمان تتكررا لأصول النيولبرالية، التي تضع الدولة فوق المصالح الفردية وفوق الاقتصاد (شيفر، ص. 42). لهذا تطلق "الرأسمالية المنظمة" من مسلمة ضرورة تنظيم النشاط الاقتصادي من طرف الدولة، فترك الأسواق تعمل بحرية مطلقة من دون ضبط سينتج مزيدًا من الأزمات، والاختلالات البنوية الاجتماعية. فتحليل أزمات الرأسمالية يشير إلى الصلة الوثيقة مع قوانين اشتغالها، لهذا فإن "فصل الدولة عن السوق ليس سوى أسطورة نظرية وفلسفية في نموذج يصعب فيه وضع الدولة جانباً". (أسد، ص. 27-26). فاليد الخفية والتوازن الطبيعي يجب أن تسندهما الدولة، وهو ما تبنيه "موجات كوندراتيف" حول الدورات الاقتصادية الكبرى التي تسجل تعاقب الأزمات على النظام الرأسمالي. فالازمة خاصية بنوية في النمط الرأسمالي تستدعي تدخل الدولة للهؤول دون حدوثها ولمعالجتها آثارها. وكذلك لمعالجة مظاهر فشل السوق الأخرى، كالتوزيع العادل للدخل، ومحاربة الاحتكار، ومعالجة التلوث، وتوفير المرافق العامة، وتوفير المعلومة...

شكلت الأزمة المالية (الرهن العقاري) لسنة 2007 ضربة قاسمة لافتراضات النيولبرالية، بحيث بينت حدود عمل "اليد الخفية"، وخطأ الاستبعاد شبه المطلق للدولة من الحياة الاقتصادية، الذي أدى إلى اختلال التوازن بفعل المضاربات، لهذا يذهب أيهم أسد إلى أن السوق وحده غير قادر على تحقيق جودة تخصيص الموارد في جميع الحالات، إذ أن الجهاز المركزي في الو.م.أ. بالغ في منح القروض الربوية الاستهلاكية في مجال السكنات على حساب القطاع المنتج، ومن دون مراعاة شرط الملاءة (Solvabilité) بحثاً عن فوائد ربوية آنية. مما يعتقد أنه مفيد على مستوى الاقتصاد الجزئي، ليس بالضرورة يكون نافعاً على المستوى الكلي، فمجموع التصرفات الفردية لا يؤدي إلى وضع كلي يتصف بالرشاد والعقلانية والتوازن. وهو ما يدفع بموريis غودوليis إلى نقد افتراض مسلمة العقلانية الكاملة النيوكلاسيكية، المرتكزة على الفرد "كائن اقتصادي" Homo Oeconomicus يحوز المعلومة الكاملة بشكل منتظر، فالانطلاق من الفرد ينطوي على الدوام على بداية زائفة. (أسد، ص. 28-37). لهذا

على الدولة ترشيد عقلانية الأعوان عن طريق الضبط الفعال، فالفردانية المنهجية التي تقول بها المدرسة النمساوية لا تشغله بمفردها بمعزل عن الدولة والمؤسسات.

تُظهر كثير من تجارب الدول الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية الأثر الحميد لتدخل الدولة في تعزيز النمو، فمثلاً وجهت وزارة التجارة الدولية والصناعة اليابانية (MITI) بالتعاون مع الصناعات اليابانية الاستثمار إلى المجالات الواحدة، فغطت الدولة بذلك على عجز سوقي هو ضعف المعلومات عند القطاع الخاص (الكواز، 2008، ص. ص. 6-7). وهو ما ينطبق أيضاً على التجارب المتأخرة "للتّمور الآسيوية".

2.3. النقد النيومؤسساتي:

تبعاً للنيومؤسساتية التاريخية يكشف Pierson Paul من خلال مقاربة "تبعة المسار" عن تباعد واضح ما بين البرنامج الانتخابي المعلن من طرف ناشر وريغان حول تفكيك نموذج دولة الرفاهية، وديمومة تجذر العدة التنظيمية والمؤسسات والфowaux المنخرطة في صنع السياسة الاجتماعية في البلدين. فالإصلاحات التي تمت كان لها أقل من المتوقع على نظم الضمان الاجتماعي، وهذا نظراً لعدة عوامل كابحة من نوع العطالة المؤسسية، كالعلاقة الصراعية ما بين الكونغرس والرئيس، والدور المقاوم للإدارات المعنية، وضغوط النقابات... (Weisbein, 2003, p. 9). فرغم نجاحهما في إلغاء جوانب من دولة الرفاهية، إلا أنهما فشلا في إلغاء نظام التأمين الصحي، نظراً لتمسك الشعبين بالخدمات ذات الاستحقاق (إيفانز وسويل، 2016). لهذا تجنب النيومؤسساتية التاريخية نحو دراسة العلاقة ما بين الأفكار والمؤسسات، فالتحول البراديمي للسياسة العامة وحده ليس حاسماً أمام القيود المؤسسية، بخاصة ثقل التاريخ.

خاتمة:

تكرس تطرف النيولبرالية بسبب تململ تفسيرات الكينزية، وبسبب سيطرة أنصار النيولبرالية على مؤسسات البحث والنشر كمعطى سوسنولوجي أعطتها "سلطة علمية" (ميتشل فوكو)، خصوصاً أن تمويل البحث في الـW.M.A يتم في أجزاء مهمة منه من طرف الشركات الخاصة، وهذا المعطى يمكن ربطه بفكرة هارفي حول ما أسماه بمحاولة استرجاع الطبقة البرجوازية لمكانتها التي كانت تتحلى بها مع بداية القرن العشرين. كما أن النيولبرالية كمشروع سياسي عملت على إيجاد ترتيبات متساوية معها تتمثل أساساً في مقاربة الحكومة كنموذج سياسي، ومقاربة المناجمت العمومي الجديد على مستوى الإدارة العامة، فالنيولبرالية حاولت تجريد الدولة من أي ظاهر سيادي، وتدرج كل القوى الحية لمصلحة حرية السوق. ويظهر جلياً أن النيولبرالية تتبنى المنظور الذائعي للدولة، فالدولة مهمتها فقط حماية الملكية الفردية.

كرست النيولبرالية بانسحاب الدولة من المجال الاقتصادي والجهة الاجتماعية حكم أليغارشي هو نتاج نظام احتكار القلة oligopoly، كنمط كوربوغرافي قائم على حكم الشركات الكبرى، هذا النمط أخل حتى بطبيعة العقد الاجتماعي ببعده السياسي، بأن مكن أثرياء المجتمع من توجيه السياسات العمومية لمرانكة ثرواتهم بصفة غير عادلة مقارنة مع بقية الشرائح الاجتماعية، وهو ما يتناقض مع المثل الديمقراطي، التي ترفض فيها النيولبرالية حكم الأغلبية.

إن ثمار "فضائل العولمة" والثورات التكنولوجية الثالثة (المعلومات) والرابعة (الذكاء الاصطناعي) قطفها القطاع الرأسمالي دون العمال، الذين لم تزد أجورهم بصفة حقيقة طيلة "الحقبة النيولبرالية"، فهناك تشوّه واضح في نظام الأجور / الأرباح لصالح رأس المال، وخاصة المضارب منه، وكان ذلك نتيجة إضعاف الموقف النقابي للنقابات العمالية، بسبب تدوين الانتاج، وهو ما يفرغ حجج الليبرتاريين من محتواها.

إن مجموع فضاءات العقلانية الخاصة (البنوك، مصاربو البورصات، الشركات، الصناديق المضاربة، الأفراد) قد لا يؤدي إلى محصلة عقلانية، بل يؤدي أحياناً إلى الانهيار في غياب الضبط الدولاني، كما أظهرته الأزمة المالية لسنة 2007، فنموذج "السوق ذاتي التنظيم" هو دائماً مسنود من طرف الدولة، حسب بولاني، لكن النيولبرالية لم تستوعب درس أزمة 1929، وراحت تلغى النظم الضابطة، وتتساهم مع المشتقات المالية عالية المخاطر، وتسقط معايير بازل حول الملاعة جرياً وراء الربا. فالدولة والسوق ليسا ثنائية متقابلة dichotomie بل هما زوجان معرفيان يسند أحدهما الآخر. وهي فكرة نجدها عند إلينور أوستروم كممثلة لمؤسسة الاختيار العقلاني. فالقراءات النيولبرالية التي تخرج الدولة من التحليل إنما تفعل ذلك بطريقة تعسفية تأويلية مجانية للحقائق الواقعية.

إن معالجة الأزمات كإحدى صور اخالفات السوق يتم عن طريق تدخل الدولة بمواردها، فقد قدمت حكومة أوباما في إطار خطة التعافي من آثار الأزمة المالية مساعدات كبيرة للقطاع المصرفي المغامر والمفلس، تقدر بـ 1500 مليار دولار على مرحلتين، ومصدر ذلك كان دافع الضريبة. ويبدو أن هذا الأمر غير أخلاقي لأنه يحول المسؤولية عن الأطراف المتسببة في الأزمة نحو الأفراد المتضررين أصلاً، إذ تظهر هنا حدود الداروينية الاجتماعية أي "البقاء للأصلح".

رسخت النيولبرالية الماليّة، التي رفعت في خطابها شعار "مجتمع المساهمين"، وهذه صيغة شديدة الادعاء، لأن كبار حملة الأسهم هم المستثمرون المؤسسيون وليس الأفراد، فالقرار الاقتصادي هو بيد كبار حملة الأسهم المضاربين، وليس حتى بيد الشركات المنتجة كما كان الحال في النمط الفوري. فأكبر تهديدات الرأسمالية المالية هو المضاربات المنفلترة من الضبط الدولاني، والتي تتسب في أزمات دورية، ناتجة عن "اقتصاد الفقاعة" كاقتصاد ربوبي غير حقيقي ("الاثنين الأسود" 1987، أزمة جنوب شرق آسيا 1997، أزمة 2007).

تبينت استجابات الدول الرأسمالية للموجة النيولبرالية بين التبني التام (النموذج الإنجليوسكوسوني)، والتأثر الجزئي كألمانيا وفرنسا، والدول الاسكندنافية، ويرجع هذا الاختلاف للتقاليد المؤسسية لكل بلد التي استقرت عبر الزمن، فهناك تبعية للمسار Path Dependency حسب النيومؤسسية التاريخية. وعموماً كانت الدول الأقل تأثراً بأزمات الرأسمالية هي الدول التي لم تتبني النيولبرالية كلية. فلا توجد حتمية نيوالبرالية، إنما هناك تجارب إنسانية متعددة لتحقيق الرفاهية، وهو ما أدركه بشكل متاخر فوكوياما لما تراجع عن أطروحته "نهاية التاريخ". إذن السوق وحده غير قادر على تحقيق النمو المستدام من دون إسناد من الدولة بقصدية، كما أن السوق بمفرده يفشل في التوزيع العادل للثروة، لهذا تتدخل الدولة لإعادة التوزيع، وللتغطية على مظاهر فشل السوق المتبقية.

قائمة المراجع:**أولاً- الكتب:**

- أرتو، باتريك و بول قرار، ماري. (2008). الرأسمالية في طريقها لتدمير نفسها، ط 1، ت. سعد الطويل، القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- أسد، أيهم. (2011). البنى الليبرالية للتغيير الاقتصادي، ط 1، حلب: نون للنشر.
- بوعزة، الطيب. (2009). نقد الليبرالية، ط 1، الرياض: مكتبة الملك فهد.
- شيفر، أولريش. (2010)، انهيار الرأسمالية، ت. عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- ساندل، مايكل. (2009). الليبرالية وحدود العدالة، ت. محمد هناد، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- سلان، باسكال. (2011). الليبرالية، ط 1، ت. محمد تمaldo، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
- فون ميسز، لودفيغ. (2007). السياسة الاقتصادية، ط 1، ت. حازم نسيبة، عمان: دار الأهلية.
- فيرايكه، أ.، آخرون. (2012). أطلس العلوم السياسية، ط 1، ت. سامي أبو يحي، بيروت: المكتبة الشرقية.
- كروغمان، بول. (2009). ضمير ليبيرالي، ط 1، ت. محمد محمود التوبة، الرياض: دار العبيكان.
- لقوشة، رفعت. (2004). الليبرالية الاجتماعية، مصر: المكتبة الأكاديمية.
- هاي، كولن. (2016). نظرية العلاقات الدولية والعلوم، في تيم دان آخرون، نظريات العلاقات الدولية، ط 1، ت. دبما الخضرا، الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات.
- هايك، فرديريك. (2007). الطريق إلى الرق، ت. هيثم الزبيدي، ط 1، عمان: دار الأهلية.

ثانياً - الدوريات والملتقيات:

- الكواز، أحمد (يناير/ كانون الثاني 2008). اخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، ع 69.

http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/48/48_develop_bridge69.pdf

- فاكوندو، ألفاريدو (سبتمبر 2011). عدم المساواة عبر القرن الماضي. نيويورك: صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية (المجلد 48، ع 3).

<https://bit.ly/39kvusn>

- داغر، أليه (2015). دور النظرية الاقتصادية في فشل التنمية وكيفية إحياء دور الدولة لإنجاحها. ملتقى دولي حول دور الدولة بالبلدان العربية المتوسطية في المراحل الانتقالية. تونس. صفاقس، 25- 26 شباط.

<https://al-akhbar.com/Opinion/17308>

ثالثاً- المواقع الالكترونية:

- إيفانز، ب. وسويل، و. (2016). النيولبرالية: الأيديولوجيا والسياسات والأثار الاجتماعية. ت. خبيب زهير. تاريخ التصفح: 20 سبتمبر 2019.

<https://nthal.net/neoliberalism/>

- مونبيوت، جورج. (2016). الليبرالية الجديدة وأصل كل الأزمات، ت. روضة الحق.

<https://eipss-eg.org/>

تاريخ التصفح: 20 سبتمبر 2019.

Books:

- Chatterjee, P. (1999). Repackaging the welfare state. Washington DC: NASW.
- Muzacatto, M. (2011). The entrepreneurial state. first published, London: Demos.
www.demos.co.uk/files/Entrepreneurial_State_-_web.pdf

Articles électroniques:

- Dostaer, G. (2006). école autrichienne dans le panorama de la pensée économique.
<https://www.cairn.info/revue-cahiers-d-economie-politique-2006-2-page-27.htm>
- Galavielle, Jean-Pierre (2008). Gouvernance marché et régulation sociale.
<http://bit.ly/3besQpt>
- Jessop, Bob (2003). The Future of the State in an Era of Globalization.
http://www.fes.de/iph/IPG3_2003/ARTJESSOP.HTM
- Starck, Ch. (2018). The neoliberal ideology: its contradictions the consequences and challenges for social work.
<https://www.researchgate.net/publication/326591018/>
- Weisbein, J. (2003). Historicité Plasticité et diversité des politiques publiques.
<https://fr.linkedin.com/in/julien-weisbein-66892229>